الأمم المتحدة

TD/B/EX(51)/2

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
20 September 2010
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الدورة التنفيذية الحادية والخمسون
جنيف، ٢٩-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت
استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

الدروس السياساتية المستفادة من تنفيذ الأونكتاد لبرنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً: الاتجاهات الرئيسية والتحديات والاستنتاجات المتعلقة بالسياسات العامة[1]

تقرير أعدته أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

عملاً بالفقرة ١١٤ من برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً بغية إجراء تقييم شامل لبرنامج العمل واتخاذ قرارات بشأن الإجراءات اللاحقة. وقد واصل الأونكتاد جهوده الرامية إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتعميم الإجراءات والالتزامات الواردة في برنامج العمل في صلب أنشطته وفي صلب عمل الآلية الحكومية الدولية. وتركِّز أنشطة الأونكتاد على البحث، وعلى تحليل السياسات العامة، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني، وبناء القدرات. إن الدروس السياساتية المستفادة من خبرة الأونكتاد في مجال التنفيذ، بما في ذلك التقييم القطاعي لبرنامج العمل وفقاً لما هو مطلوب في الفقرة ٩٧ من ذلك البرنامج، تشكل جزءاً من مساهمة الأونكتاد في التقييم النهائي للبرنامج وفي العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً. وقد أُعدَّت هذه الورقة لتيسير التداول أثناء الدورة التنفيذية الحادية والخمسين لمجلس التجارة والتنمية بشأن البند ٢(ب) من جدول الأعمال المؤقت.

(١) للاطلاع على تحليل مفصل للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، انظر الأونكتاد: *التقييم الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً: تقييم التقدم المحرز والدروس المستخلصة للاستفادة منها في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً وبعده* (UNCTAD/ALDC/2009/2).

(A) GE.10-51898 281010 291010

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

١- يتضمن برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً مجموعات متعددة من الإجراءات والالتزامات - تشمل قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية وبيئية. وقد صُممت كل ركيزة من الركائز الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية يقوم عليها برنامج العمل على نحو يتيح إدارتها وإعمالها بفعالية بشكل متكامل ومترابط حتى يتحقق الغرض النهائي المتمثل في تسريع واستدامة الحدّ من الفقر، إذ إن النمو الاقتصادي وحده لا يكفي لتحقيق التنمية المستدامة. وبالمثل، فإن التركيز حصرياً على السياسات الاجتماعية الرامية تحديداً إلى الحد من الفقر لا يمكن أن يستمر على المدى الطويل. ويصح القول نفسه على إدارة وحماية البيئة، فهما ضروريتان في حد ذاتهما لكنهما ليستا شرطاً كافياً لتحقيق التنمية المستدامة. وصِيغَ برنامج العمل أيضاً لكي يكون إطاراً لشراكة "تقوم على التزامات تبادلية بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية باتخاذ إجراءات ملموسة في عدد من المجالات المترابطة" (الفقرة ١٤). ويبيّن برنامج العمل السياسات والتدابير التي يجب على أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية اتخاذها بغية تحسين كبير في ظروف العيش في تلك البلدان، وتسريع وتيرة نموها الاقتصادي المتواصل وتنميتها المستدامة، والقضاء على تهميشها المستمر باستئصال الفقر واللامساواة والحرمان وتمكينها من الاندماج بصورة مفيدة في الاقتصاد العالمي (الفقرة ٤).

٢- وبالإضافة إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل، يتضمن هذا البرنامج عدداً من الأهداف القابلة للقياس والمحدَّدة زمنياً. والغرض من ذلك تمكين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية من قياس تنفيذ برنامج العمل ورصده. وتنص الفقرة ٩٤ على أن "تستخدم الأهداف والغايات الواردة في برنامج العمل في عملية استعراض وتقييم أداء أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية وذلك في مجال تنفيذ مختلف الالتزامات".

٣- ويمكن استخلاص عدة دروس هامة تتعلق بالسياسات من تنفيذ برنامج العمل أثناء العقد. ومن جملة تلك الدروس ما يلي:

(أ) منذ اعتماد برنامج العمل، وَضعت سياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية في معظم أقل البلدان نمواً الحد من الفقر على رأس أهدافها الإنمائية الاستراتيجية ومن ثم، أصبحت ورقات استراتيجية الحد من الفقر السمة المحدِّدة لجدول أعمال أقل البلدان نمواً في مجالي التجارة والتنمية؛

(ب) اتخذ جل أقل البلدان نمواً تدابير جريئة للتخلص من أوجه التحامل ضد صادراتها وشرع العديد منها في العملية الشاقة المتمثلة في تحسين البيئة المؤسسية لتنمية القطاع الخاص والتصدي للعوائق المتصلة بالعرض. بيد أن السياسات والتدابير الوطنية التي نُفذَّت في أقل البلدان نمواً لم تؤدِّ إلى شكل ونوعية النمو اللذين يضعا حداً لحالة التهميش المستمر التي

تعيشها تلك البلدان. والواقع أن تخلف تلك البلدان المستمر، وفي العديد من الحالات، تدهورها الطويل الأمد، يدلاّن بوضوح على هشاشة اقتصاداتها وعلى عدم كفاية السياسات والاستراتيجيات الوطنية وحدها، رغم ضرورتها، لضمان تواصل النمو والتنمية والحد من الفقر في أقل البلدان نمواً؛

(ج) في الحالات التي سُجِّل فيها تقدم في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، كان ذلك التقدم يُستكمل ويدعَّم بتدفقات معونة قابلة للتنبؤ بها وجيّدة التنسيق مرتبطة بآلية وطنية فعالة لرصد التنفيذ وإثبات المساءلة. وفي هذا تأكيدٌ على الدور الحاسم الذي تؤديه الشراكة من أجل التنمية في التأثير على مسار التنمية في أقل البلدان نمواً؛

(د) ركّزت السياسات الوطنية والدولية وتدابير الدعم على القطاعات الاجتماعية. ومع أن هذا الأمر مهم في حد ذاته، فإنه ينبغي ألاّ يكون على حساب القطاعات المُنتِجَة في اقتصادات أقل البلدان نمواً. ومن ثم، فإن هناك حاجة إلى تحول في النماذج في سياسات واستراتيجيات التنمية في أقل البلدان نمواً. فقد دعا الأونكتاد، لعدة سنوات، إلى إحداث تحول في تصميم السياسات والاستراتيجيات الإنمائية في أقل البلدان نمواً. ومن المهم، توخياً لتلك الغاية، وضع تنمية القدرات الإنتاجية – وما يتصل بها من التوسع في العمالة المنتجة – في صميم السياسات والاستراتيجيات الوطنية، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر.

٤- أن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، الذي سيُعقد في عام ٢٠١١، يحتاج إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن سبل ووسائل تعزيز القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً، مع مراعاة ضرورة التنويع وإضافة القيمة، وهي ضرورة أكثر إلحاحاً اليوم من أي وقت مضى بسبب استمرار تقلب أسعار المنتجات الأساسية وجوانب عدم اليقين المحيطة باتجاهات الأسعار على المدى الطويل. وقد بيَّن ما قام به الأونكتاد من عمل بشأن أقل البلدان نمواً إمكانية تعزيز آفاق نمو تلك البلدان على المدى القصير والمدى المتوسط، عن طريق تحسين قدرة صادراتها على المنافسة، لا سيما في المجالات التي تتمتع فيها تلك البلدان بمزايا نسبية، كإنتاج وتصدير مواد غير تقليدية كمنتجات البساتين، بما فيها الزهور والفواكه والخضروات الطازجة.

٥- وأجرى الأونكتاد كذلك تقييماً وتقديراً شاملين للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل (UNCTAD/ALDC/2009/2). وقد أُعدت الدراسة لمساعدة مجلس التجارة والتنمية في استعراض برنامج العمل وتقييمه كمساهمة في التقييم الشامل لبرنامج العمل الذي ستُجريه الجمعية العامة عملاً بالفقرة ١١٤ من هذا البرنامج. وتشمل الدراسة ما يلي:

(أ) وصف موجز للصعوبات التي تعترض تقييم التقدم المحرز في برنامج العمل وتقدير أثره بشكل موضوعي يركّز على النتائج. ويتم الاستناد في ذلك الأمر إلى خبرة

الأونكتاد في التنفيذ وإلى الاستعراض السنوي للتقدم المحرز الذي تُجريه الدورة العادية لمجلس التجارة والتنمية منذ اعتماد برنامج العمل في عام ٢٠٠١؛

(ب) تقييم الاتجاهات السائدة في مجالات رئيسية تقع ضمن ولايات الأونكتاد واختصاصه؛

(ج) تحليل دور صادرات أقل البلدان نمواً من السلع الأساسية – لا سيما غير التقليدية منها – في تحسين آفاق النمو والتنمية في تلك البلدان؛

(د) التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة إلى جانب منظورات واقتراحات الأونكتاد بشأن المسائل التي قد تتطلب اهتماماً من جانب مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً.

أولاً – استعراض الأثر ورصده وتقييمه: التحديات والتوقعات

٦- يقر الفرع الثالث من برنامج العمل بأن الآليات والترتيبات الفعالة لأغراض التنفيذ والمتابعة والاستعراض ورصد التقدم لها أهمية بالغة لنجاح البرنامج. وهو ما يُثبت وجود رغبة قوية لدى أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية في إجراء رصد وتقييم فعالين يركزان على النتائج، للتقدم المحرز في تنفيذ الأعمال التي تم الالتزام بها في برنامج العمل والنتائج التي حققها ذلك البرنامج. لذلك، فإن ثمة دعماً واهتماماً متزايدين لاستخدام الرصد والتقييم كجزء لا يتجزأ من أنشطة التنمية على الصعيدين الوطني والدولي معاً. ويُعزى ذلك إلى أن الرصد والتقييم الفعالين لبرنامج العمل، عن طريق إجراء فحص منهجي لآثار أي تدخل بعينه، يتيحان لحكومات أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين الدوليين والمجتمع المدني التعلم من التجارب الماضية وتحسين الأداء في المستقبل وإظهار النتائج، كجزء من المساءلة والشفافية في علاقة الشراكة. وكانت العادة قد جرت على قَصر أنشطة الرصد والتقييم بالأساس على المشاريع، حيث كانت دورة المشروع تصمَّم على نحو يربط بين التقدير السابق للمشروع والرصد والتقييم اللاحقين له. إلا أن التحول "من المشاريع إلى السياسات العامة"، أثناء عقدي الثمانينات والتسعينات، أقرَّ بأن بيئة السياسات العامة تؤدي دوراً أساسياً في تقرير نمط ووتيرة التنمية، وركّز اهتمامَ صُناع القرار على المسائل المتعلقة بتصميم وإنجاز سياسات "جيدة". وفي منتصف التسعينات من القرن الماضي، تحول التركيز مرة أخرى من إصلاحات سياسات "الجيل الأول" إلى إصلاحات مؤسسية "للجيل الثاني"، شملت وظائف الحكومات القانونية والإدارية والتنظيمية في إنجاز "حسن الإدارة". وقد نَجَمَت عن هذا التحول في التركيز حاجة إلى رصدٍ وتقييم لاحقيْن يتناولان التدخلات البرنامجية والسياساتية على المستوى الاستراتيجي.

٧- ومن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بروكسل، أجرى الأونكتاد دراسات حالات قطرية[٢] وقطاعية[٣] في عدة بلدان من أقل البلدان نمواً. كما يشمل العمل البحثي والتحليل السياساتي الذي اضطلع به الأونكتاد بشأن أقل البلدان نمواً[٤] في الآونة الأخيرة تتبُّع التقدم الذي أُحرز باتجاه تحقيق الأهداف والغايات المحددة في برنامج العمل والأهداف الإنمائية للألفية. إن التقييمات التي تتناول كل بلد على حدة والاستعراضات القطاعية إلى جانب البحوث والتحليلات السياساتية التي تقوم بها الأمانة تُلقي مزيداً من الضوء على المشاكل والتحديات والفرص في مجال التنمية في أقل البلدان نمواً. ويكشف عمل الأونكتاد أيضاً عن أن تقييم آثار التدخلات على الصعيد الاستراتيجي أمر معقَّد، لا سيما فيما يتعلق ببرامج العمل المعتمدة على المستوى الدولي كبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً. وذلك يعزى لعدة أسباب: أولاً، أن العناصر المحدِّدة للنمو معقدة ومتنوعة، وأن مجموعة العوامل الخاصة اللازمة لتحقيق مسار نمو أعلى ستختلف باختلاف البلدان. كما أن استدامة النمو الاقتصادي المتواضع ضعيفة بسبب تعرض أقل البلدان نمواً المُفرط لمختلف الصدمات - الاقتصادية أو غيرها؛ الخارجية أو الداخلية - وهي صدمات لم يتطرق برنامج العمل إلى العديد منها (أو لم يكن يتوقعها). فعلى سبيل المثال، وحسب آخر تقديرات البنك الدولي، قد يزداد عدد من وقع في شَرك الفقر بنحو ٥٣ مليون شخص في البلدان النامية - غالبيتهم في أقل البلدان نمواً - نتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم؛ وقد يتعرض للموت ما بين ٢٠٠ ٠٠٠ إلى ٤٠٠ ٠٠٠ رضيع آخر من الآن وحتى عام ٢٠١٥ إذا ما استمرت الأزمة. ومن بين نحو ٤٠ في المائة من البلدان النامية التي صنفها البنك الدولي على أنها "معرضة بشدة" لآثار الأزمة الاقتصادية العالمية؛ ينتمي أكثر من ٩٥ في المائة منها إلى مجموعة أقل البلدان نمواً.

٨- ثانياً، أن طبيعةُ برنامج العمل نفسها، بما فيها نطاق وحجم الالتزامات التي تشكل في كثير من الأحيان جزءاً من "رزمة" سياسات واستراتيجيات التنمية، إلى جانب التدخلات

---

(٢) دراسات الحالات التي تناولت: بنغلاديش (UNCTAD/LDC/Misc/2006/4)؛ وبوركينا فاسو (UNCTAD/LDC/Misc/2006/7)؛ والرأس الأخضر (UNCTAD/LDC/Misc/2006/6)؛ وإثيوبيا (UNCTAD/LDC/Misc/2006/5)؛ ونيبال (UNCTAD/LDC/Misc/2006/3)؛ وهي متاحة على الموقع: http://www.unctad.org.

(٣) يرد ملخص توليفي لدراسات حالات قطاعية محددة في منشور بعنوان "Export Competitiveness and Development in LDCs: Policies, Issues and Priorities for Least Developed Countries for Action" (UNCTAD/ALDC/2008/1).

(٤) للاطلاع على تحليل مفصل ومعلومات إحصائية شاملة بشأن موقف أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية، على مدى الأعوام الماضية، من تنفيذ أهداف وأعمال برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً، انظر سلسلة تقارير أقل البلدان نمواً: ٢٠٠٢، و٢٠٠٤، و٢٠٠٦، و٢٠٠٧، و٢٠٠٨، و٢٠٠٩، الصادرة عن الأونكتاد. وانظر أيضاً مساهمة الأونكتاد في استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل (UNCTAD/LDC/2006/3).

عقّدت مهمةَ الرصد والتقييم. ويصح هذا القول بوجه خاص على السنوات الأخيرة التي شهدت زيادة في اعتماد نُهُج قطاعية ودعماً للميزانية العامة وهو ما جعل من الصعب رصد وتقييم أثر كل مكوِّن من مكونات أي برنامج على حدة. ويرتبط بهذا الأمر الفترة الزمنية التي يُجرى فيها التقييم ونطاق ذلك التقييم. وعلى العموم، فإن اتضاح آثار أي تدخل (مثلاً، عن طريق برنامج العمل) يستغرق مدة من الزمن وقد يكون من الضروري أن تمتد فترة التقييم مدة أطول من مدة البرنامج. وعلاوة على ذلك، فإن أثر بعض الإجراءات والالتزامات (كبناء القدرات الإنتاجية، مثلاً) طويل الأمد بطبيعته وقد لا يتبيّن على المدى القصير أو أثناء الإطار الزمني المتفق عليه في برنامج العمل. إن بناء قدرة فعالة ودائمة في البلدان التي تعاني من مشاكل هيكلية وأخرى إنمائية مترابطة، كأقل البلدان نمواً، هو مهمة معقدة وشاقة. لذلك، ينبغي النظر إلى بناء القدرات، وبخاصة مهمة تنمية الموارد المؤسسية والبشرية في أقل البلدان نمواً، من منظور طويل الأجل. وإذا حدث التقييم أثناء تنفيذ البرنامج أو في نهايته، ربما تم التهوين من حجم ونطاق الآثار التي ستترتب على التدخل. وقد تثار أيضاً مسألة الحجم من حيث انتشار آثار البرنامج. وقد يكون للتدخل آثار غير مباشرة على قدر من الأهمية تتجاوز غايات التدخل وأغراضه الآنية. وإذا ما أُغفلت تلك الآثار في التقييم، فإن تقدير الأثر الكامل سيكون أقل مما هو عليه في الواقع. ويثير هذا الأمر كذلك مشاكل بشأن العلاقة السببية. ويشتمل برنامج العمل على مجموعة من "الإجراءات" التي تتخذها أقل البلدان نمواً وشركاؤها في التنمية على الصعيدين الوطني والدولي. وأُدمجت تلك التدخلات السياساتية العامة في استراتيجية وطنية إدماجية وشاملة من أجل تحقيق نمو يستفيد منه الفقراء. لذلك، من الصعب عزو التقدم المحرز باتجاه تحقيق هدفَي الحد من الفقر والتنمية المستدامة إلى أي برنامج بمفرده، أو إلى مجموعة من التدخلات كبرنامج العمل. فعلى سبيل المثال، ما هي نسبة التغيير في مؤشر الأداء التي يمكن عزوها إلى التدخل وما هي النسبة التي تعزى إلى مؤثرات خارجية؟ ويقتضي تناول مسألة العزو النظر في الافتراض المنافي للواقع: ما الذي كان سيحدث لو لم يتم التدخل؟

٩- ثالثاً، كثيراً ما يُنظر إلى الغايات والأولويات في مختلف أُطر العمل على أنها تتنافس مع بعضها البعض ولا يكمّل بعضها الآخر. فعلى سبيل المثال، كان لدى معظم أقل البلدان نمواً برامج للتكيف الهيكلي في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وتحصل عدة بلدان من تلك المجموعة حالياً على دعم ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وفي كثير من أقل البلدان نمواً عملية وآلية لاستعراض ورقات استراتيجية الحد من الفقر (كمناقشات المائدة المستديرة التي ينظمها البنك الدولي). وهناك أيضاً أُطر عمل وآليات تنسيق أخرى على المستوى القطري، كالإطار المشترك للتقييم القطري وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً واستعراض الأهداف الإنمائية للألفية والمبادرة الحديثة للمعونة من أجل التجارة وغيرها. وفي كثير من الأحيان، أدت هذه الأطر والآليات، مقترنة بالسياسات الإنمائية والاستراتيجيات القطاعية

الوطنية، إلى مآزق مؤسسية لا يحظى فيها برنامج العمل إلا باهتمام قليل نسبياً. وبالإضافة إلى البيانات الموثَّقة المحدودة وإلى قصور الإحصاءات في أقل البلدان نمواً، فإن انعدام وجود إطار عمل منهجي ومتماسك على الصعيد الوطني قد جعل مهام التتبُّع وتقييم الأثر ورصد التقدم أكثر تعقيداً وصعوبة.

١٠- وأخيراً، أن رصد وتقييم أثر التدخل على الصعيد الوطني و/أو القطاعي أمر مكلف، إذ يتطلب قدراً كبيراً من الموارد المالية والتقنية والبشرية. غير أن فوائدهما تفوق كلفتهما. وبدون تقييم وطني أو قطاعي لأي تدخل، يكون من الصعب جداً تبين أي نتائج ذات معنى للآثار الجوهرية لبرنامج عمل بروكسل على الأرض. وفي سياق برنامج عمل بروكسل، لم يتم التعهد أو الالتزام بتقديم أي موارد مالية لإجراء استعراض التقدم المحرز ولتقييم أثره على الصعيد الوطني (أو القطاعي) والإقليمي والدولي. وهذا الأمر لا يحد من نطاق ومدى تقييم الأثر فحسب وإنما يقوض كذلك الجهود المبذولة من أجل تعزيز الأثر الجوهري (أو الإنمائي) المتوخى من مشاريع وبرامج التعاون التقني وبناء القدرات في مؤسسات البلدان المستفيدة واقتصاداتها.

١١- وعند أخذ أوجه القصور والقيود الوقائعية المذكورة أعلاه في الاعتبار. ينبغي للمؤتمر الرابع المعني بأقل البلدان نمواً أن يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى إطار عمل تقييمي منهجي ومتماسك. ويتعين أن يكون إطار العمل ذاك، إذا ما اتُّفق عليه المؤتمر ومتى تم الاتفاق عليه، متمتعاً بما يكفي من المرونة لتطبيقه في مجموعة من السياقات المختلفة في وجود قيود متفاوتة على الموارد. كما يجب أن يتمتع بالقدرة على تزويد صناع القرار بمعلومات واضحة وفي الوقت المناسب بشأن آثار وفعالية البرنامج الذي يجري تقييمه. وهذه مسألة حيوية في جعل نتائج أي تقييم أو رصد وممارسات تقدير برنامج العمل اللاحق مفهومةً لدى صناع القرار غير المتخصصين وغيرهم من أصحاب المصلحة والأطراف المهتمة. ولتشجيع الشفافية ومشاركة المجتمع المدني في عملية صنع السياسات، ولا سيما مشاركته في العمليات الاستشارية طواعيةً، من المهم أيضاً إطلاع جميع من شاركوا في عملية الإصلاح على نتائج التقييم.

١٢- وإذا كان المطلوب تحقيق تقدم في معالجة هذه الصعوبات والتعقيدات التي تشوب الرصد والتقييم على مستوى الاستراتيجية والسياسات العامة ينبغي التوصل إلى فهم مشترك بشأن ما يشكل إطار عمل مُرضياً للقيام بأعمال تقييم ورصد البرنامج. ولا توجد مجموعة أدوات واحدة أو مثالية يمكن تطبيقها على جميع عمليات التقييم؛ بل سيتعين وضع إطار منهجي "معد خصيصاً" لتلبية متطلبات التقييم المحدد، وسيتم اختيار أساليب مختلفة لإنجاز المهام المختلفة في إطار المنهجية الشاملة. ومن المهم تحديد الغرض المتوخى من برنامج العمل أو التدخل المستقبلي لأن ذلك سيحدد المعايير التي ستُعتمد في رصد وتقييم الآثار. وفي معظم الحالات، سيكون ثمة ترتيب هرمي للمقاصد، حيث تكون الأهداف الوسيطة منطلقاً لتحقيق

الأغراض القصوى. ويؤدي تنفيذ سياسة أولية أو تدخل برنامجي إلى تنفيذ عدد من الأنشطة أو المدخَلات التي تؤدي بدورها إلى مخرجات ونتائج تساهم هي الأخرى في تحقيق أهداف البرنامج.

١٣- ومن المهم كذلك، أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً وبعده، أن تجري أقل البلدان نمواً حواراً متواصلاً مع شركائها في التنمية والمؤسسات الدولية لكي تحقق البرامج والمشاريع التي تنفذ لصالحها أقصى أثر ممكن من خلال برنامج العمل اللاحق. وقد أثبتت التجربة حتى الآن أن مشاركة البلدان المستفيدة بنشاط في وضع وتنفيذ البرامج والمشاريع أمر في غاية الأهمية لضمان نجاح النتائج. ولا تقل عن ذلك أهميةً طلبات أقل البلدان نمواً بأن يستند الدعم البرنامجي والمالي المباشر إلى تقييم نقدي للفجوات والاحتياجات الداخلية حتى يتسنى الحكم على مدى فائدة وأثر المشاريع/البرامج عند الانتهاء منها ليس على أساس فعالية تنفيذها فقط وإنما استناداً إلى مساهماتها الملموسة في التصدي للمشاكل والمعوِّقات التي تعترض التنمية. ولهذا الغرض، ينبغي الاستمرار في بذل جهود متواصلة بهدف تعزيز ملكية أقل البلدان نمواً وقدراتها الاستيعابية.

ثانياً - الاتجاهات الرئيسية في الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً منذ اعتماد برنامج العمل

ألف - نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد الحقيقي منه

١٤- على الرغم من التحديات الآنفة الذكر، ظل الأونكتاد يقدم آراءً متبصرة[٥] بشأن السياسات العامة تتعلق بموقع أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية في وقت معين (أو فترة معينة) من تحقيق أهداف وغايات برنامج العمل. ويبيّن العمل الذي أنجزته الأمانة أن أداء أقل البلدان نمواً في المجالين الاجتماعي والاقتصادي قد كشف عن تحقيق تحسن ملموس منذ أيار/مايو ٢٠٠١، وإن كان متبايناً من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر ومن قطاع إلى آخر. والواقع أن أداء أقل البلدان نمواً مجتمعةً ظل متسماً بالحيوية والقوة حتى بداية الأزمة المالية. فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي[٦] لأقل البلدان نمواً مجتمعةً أثناء الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ قرابة ٨ في المائة. وهو معدل يفوق بنحو نقطتين مئويتين المعدل السنوي الذي تحقق خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ والبالغ ٥,٩ في المائة، وهو تقريباً ضعف متوسط المعدل السنوي الذي تحقق في التسعينات من القرن الماضي وبلغ ٤ في المائة. وعليه، فإن معدل النمو الذي

(٥) المرجع نفسه.

(٦) حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى شعبتي الإحصاءات والسكان لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

سجلته أقل البلدان نمواً مجتمعةً أثناء الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ تجاوز نسبة ٧ في المائة التي استهدفها برنامج عمل بروكسل. وفي الواقع، كانت معدلات النمو هذه أعلى من متوسط معدل النمو لبلدان نامية أخرى أثناء الفترة ذاتها. ومع ذلك، ونظراً لارتفاع معدل النمو السكاني في أقل البلدان نمواً (٢,٥ في المائة سنوياً، أيْ نحو ضِعف متوسط المعدل في البلدان النامية الأخرى)، فإن نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً قد ظل دون ما هو عليه في بلدان نامية أخرى. فمثلاً بلغ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان نمواً مجتمعةً أثناء الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ نحو ٥,٥ في المائة في المتوسط مقابل نحو ٧ في المائة في بلدان نامية أخرى أثناء الفترة ذاتها[٧].

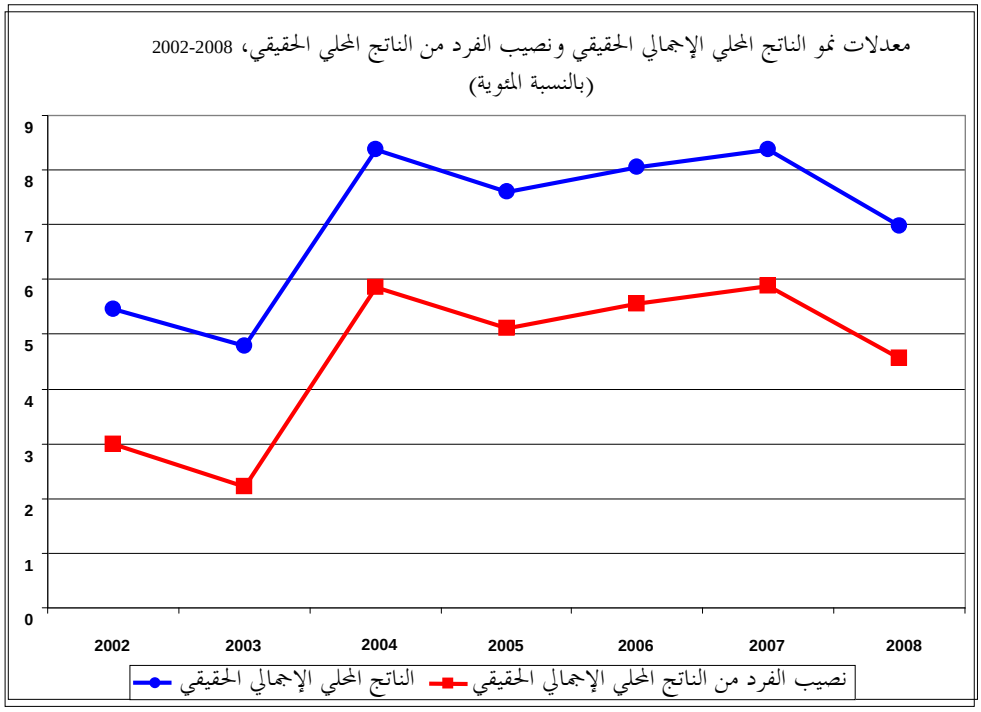
١٥- وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، تُبين المؤشرات الاقتصادية الرئيسية انكماشاً في أداء أقل البلدان نمواً، خصوصاً مقارنةً بالفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ففي عام ٢٠٠٨، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان نمواً مجتمعةً[٨] بنسبة ٥,٨ في المائة مقارنةً بنحو ٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من ٥,٦ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٤,٦ في المائة في عام ٢٠٠٨. وكان هذا أشد هبوط في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منذ عام ٢٠٠٣.

(٧) تشير هذه البيانات إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وإلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بدولارات عام ١٩٩٠)، أما الأرقام الخاصة بالبلدان النامية الأخرى فهي مستمدة من تقرير للبنك الدولي بعنوان 2008 World Global Economic Prospect.

(٨) البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نتيجة حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى شعبتي الإحصاءات والسكان التابعتين لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، آب/أغسطس ٢٠٠٩، وتشير إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وإلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بدولارات عام ١٩٩٠).

الشكل ١

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ٢٠٠٢-٢٠٠٨



١٦- ويخفي الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً مجتمعةً يخفي تفاوتات إقليمية وقطاعية وقُطرية. ففي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ وعلى الصعيد الإقليمي، تجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان الأفريقية من أقل البلدان نمواً ما حققته البلدان الآسيوية من أقل البلدان نمواً خلال نفس الفترة. إلاّ أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلدان الأفريقية من أقل البلدان نمواً (زائد هايتي) انكمش من نحو ٨,٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٦,٢ في المائة في عام ٢٠٠٨، بينما انخفض في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من ٦,٩ في المائة إلى ٥,٢ في المائة خلال نفس الفترة. وعليه، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان نمواً مجتمعةً زاد بنسبة لا تتجاوز ٤,٦ في المائة في عام ٢٠٠٨ مقابل ٥,٩ في المائة في عام ٢٠٠٧. وعلى العموم، فإن عدد أقل البلدان نمواً التي سجلت معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ أو تجاوز ٦ في المائة في عام ٢٠٠٨ كان ١٤ بلداً[(٩)] - مقابل ٢١ بلداً خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ (خمسة منها بلدان مصدرة للنفط

(٩) إثيوبيا، وأنغولا، وبنغلاديش، وبوتان، وجزر سليمان، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورواندا، وجمهورية غينيا الاستوائية، وفانواتو، وليبيريا، وملاوي.

والمعادن). وخلال نفس العام، سجل ١٦ بلداً آخر من أقل البلدان نمواً[١٠] معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ ٤-٦ في المائة - مقابل ١٧ بلداً خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ (٥ منها بلدان مصدرة للمعادن والنفط) - بينما سجلت ٩ بلدان أخرى[١١] من نفس المجموعة نمواً تراوح بين ٣ في المائة و٤ في المائة. والواقع أن نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لم يتجاوز ١ في المائة أو أقل في ١٦ بلداً من أقل البلدان نمواً، بينما ظل دون الصفر في تسعة بلدان من أقل البلدان نمواً. وهذا اتجاه سلبي مقارنةً بذلك الذي شهدته الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، عندما لم يسجل سوى بَلَدان اثنان من أقل البلدان نمواً معدل نمو سلبي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. غير أن معدلات النمو هذه تظل مؤثرة ما قورنت بتلك المسجلة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ عندما لم تستطع سوى ستة بلدان من أقل البلدان نمواً الـ ٤٦ (التي تتوفر بيانات بشأنها) تحقيق معدل نمو سنوي بلغ أو تجاوز ٧ في المائة في المتوسط.

١٧- أما على المستوى القطاعي، ورغم أن البلدان الأفريقية من مجموعة أقل البلدان نمواً المستوردة للنفط واصلت تحسين أدائها الاقتصادي، فإن أقل البلدان نمواً المصدرة للنفط لا تزال هي القوى المحركة للأداء الاقتصادي المحسّن في منطقتها. فثمانية بلدان من مجموع ١٢ بلداً أفريقياً من أقل البلدان نمواً سجلت معدل نمو مرتفع كانت من البلدان المصدرة للنفط أو المعادن. وإجمالاً، كان أعلى معدل للنمو في أقل البلدان نمواً مجتمعةً أثناء الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ واضحاً في صناعات التعدين واستغلال النفط الخام وقطاع البناء. وساهم قطاع الزراعة بما يربو على ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ مقارنةً بنسبة فاقت ٣٥ في المائة قبل عشر سنوات من تلك الفترة. ولم تزد حصة الصناعة التحويلية في مجموع القيمة المضافة إلا بقدر طفيف من ١٠ في المائة إلى ١١ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي (بلغ المتوسط بالنسبة للبلدان النامية الأخرى ٢٤ في المائة) على مدى الفترة ذاتها، بينما انخفضت حصة الخدمات انخفاضاً طفيفاً من ٤٢ في المائة إلى ٤٠ في المائة.

باء - التجارة الدولية

١٨- فيما يتعلق بالتجارة الدولية، لا تزال الهياكل التصديرية لأقل البلدان نمواً مركَّزة على سلع أساسية أولية قليلة وعلى صناعات تحويلية منخفضة المهارات وكثيفة العمالة. على أن تحقيق معدلات عالية في نمو الصادرات في الآونة الأخيرة كان عاملاً أساسياً في دفع نموها القوي الذي سجله الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي، فإن التجارة الدولية تمثل نحو ٥٠ في المائة

(١٠) أوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وجيبوتي، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وسيراليون، وغامبيا، وكمبوديا، ومدغشقر، وملديف، وموزامبيق، وميانمار، ونيبال.

(١١) أفغانستان، والسنغال، وغينيا، وغينيا - بيساو، وليسوتو، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، واليمن.

من الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نمواً مجتمعةً. وقد زاد مجموع صادرات أقل البلدان نمواً من السلع، بالقيمة الاسمية، من ٨٣,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ١٢٨,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٧[١٢]، وإلى نحو ١٧٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٨. وخلال الفترة نفسها، شهد مجموع واردات أقل البلدان نمواً مجتمعةً من السلع ارتفاعاً كبيراً أيضاً من ٨٧,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ١٠١,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، ثم إلى ١٥٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ (وبذلك يكون الميزان التجاري قد حقق قفزة لصالحها، إذ انتقل من رصيد سلبي بلغ ٤,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ١٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٨). والواقع أن الميزان التجاري لصالح أقل البلدان نمواً كان الأعلى في عام ٢٠٠٦ عندما تجاوز ٢٧ مليار دولار. ومقارنة بذلك، فاقت قيمة إجمالي الصادرات من السلع في عام ٢٠٠٨ ما كانت عليه في عام ٢٠٠٥ بمبلغ ٨٨,٧ مليار دولار وما كانت عليه في عام ٢٠٠٢ بمبلغ ١٣١,٨ مليار دولار. وعاد الفضل في هذا التحسن في أداء الصادرات إلى حد كبير إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية. ومع ارتفاع أسعار النفط والمعادن، زادت صادرات البلدان الأفريقية من أقل البلدان نمواً (زائد هايتي) من ٥٨,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ١٣٢,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، في حين زادت من ٢٤,٥ مليار دولار إلى ٣٨,٩ مليار دولار في البلدان الآسيوية من أقل البلدان نمواً خلال نفس الفترة. ويمكن القول إجمالاً إنه رغم ارتفاع معدل نمو صادرات أقل البلدان نمواً ورغم أن التجارة تمثّل أكثر من ٥٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، فإن حصة أقل البلدان نمواً من التجارة الدولية تظل هامشية (أقل من ١ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨).

١٩- ومثلما يظهر من الشكل أدناه، كانت الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ لافتة بوجه خاص لأقل البلدان نمواً مجتمعةً، إذ ارتفع إجمالي صادراتها من السلع من ٨٣,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ١٧٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ (بزيادة بلغت نحو ١٠٧ في المائة)، رغم أن الواردات من السلع خلال نفس الفترة شهدت ارتفاعاً كبيراً أيضاً[١٣]. لكن كان هناك عامل رئيسي أثّر في أداء أقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٩ تمثل في انهيار أسعار السلع الأساسية. فانتعاش أسعار السلع الذي بدأ في عام ٢٠٠٢ انتهى في أوائل عام ٢٠٠٩[١٤] وتحول إلى هبوط حاد أثناء النصف الثاني من العام، مواكباً هبوط الطلب العالمي بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية إلى

(١٢) مجموع الواردات والصادرات: تقديرات أمانة الأونكتاد استناداً إلى إحصاءات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، بيانات قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

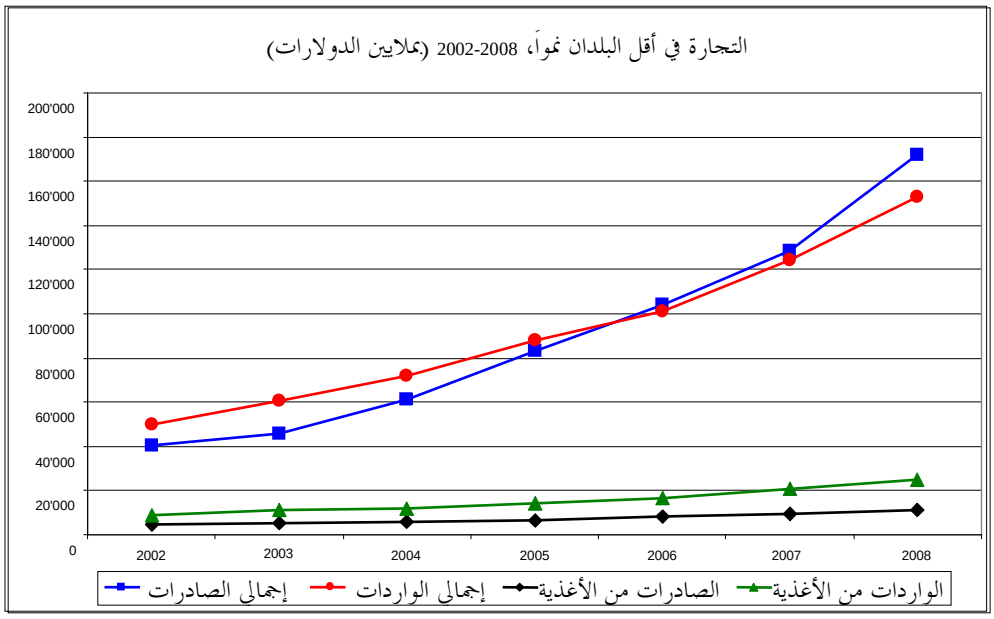
(١٣) البيانات المتعلقة بإجمالي الواردات والصادرات مستمدة من تقديرات أمانة الأونكتاد استناداً إلى إحصاءات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، بيانات قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

(١٤) للمزيد من التفاصيل، انظر تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٩، الأونكتاد: التصدي للأزمة العالمية، وتخفيف آثار تغير المناخ والتنمية.

حد كبير. ونتيجة لذلك، تراجعت بشكل حاد إيرادات أقل البلدان نمواً مجتمعةً من الصادرات على مدى النصف الأول من عام ٢٠٠٩ (بنسبة وصلت إلى ٥٠ المائة)[١٥].

الشكل ٢

أداء أقل البلدان نمواً في التجارة الدولية ٢٠٠٢-٢٠٠٨



٢٠- ومن جملة ما تتسم به التجارة الدولية في أقل البلدان نمواً تزايد حصة الأغذية من الواردات التي كاد يزيد حجمها ثلاث مرات إذ ارتفعت من ٩,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ١٦,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، ثم إلى ٢٤,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨. وارتفعت الصادرات من الأغذية كذلك من ٤,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٨,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، ثم إلى ١١,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨[١٦]. وأدى الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية في الأسواق العالمية في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ إلى زيادة كبيرة في فواتير الواردات من الأغذية في أقل البلدان نمواً مجتمعةً.

٢١- وقد ترتبت على الارتفاع غير المسبوق في أسعار الأغذية في الأسواق العالمية أعباء اجتماعية وسياسية واقتصادية لأقل البلدان نمواً - وبلدان كثيرة منها ليست بلداناً مستوردة صافية للأغذية فحسب، بل هي فاقدة للأمن الغذائي أيضاً. ويمكن اعتبار الأثر الضار الناجم عن ارتفاع أسعار الأغذية في الأسواق العالمية في أقل البلدان نمواً بمثابة تحدٍ ناشئ، ولكنه قد

(١٥) استناداً إلى تقديراتٍ لأن بيانات عام ٢٠٠٩ لم تكن متوفرة أثناء إعداد هذا التقرير.

(١٦) البيانات عن الواردات والصادرات من الأغذية تعتمد على تقديرات أمانة الأونكتاد استناداً إلى إحصاءات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، بيانات قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

يكون أيضاً انعكاساً للمشاكل الهيكلية المتجذرة في اقتصادات أقل البلدان نمواً. فقد هبطت الإنتاجية الزراعية في أقل البلدان نمواً هبوطاً متسارعاً على مدى العقود العديدة الماضية بينما كان الطلب على الأغذية في تزايد مطرد، وهو ما يُعزى جزئياً إلى الاتجاهات الديمغرافية المتغيرة في هذه البلدان. وقد كانت إنتاجية القطاع أعلى قبل خمسين عاماً مقارنةً بها في الوقت الراهن، كما أن النمو السنوي لإنتاج الحبوب انكمش في العديد من أقل البلدان نمواً، من ٣-٦ في المائة من الإنتاج الزراعي في ثمانينات القرن الماضي إلى ١-٢ في المائة فقط في الوقت الحاضر (الأونكتاد، موجز الأونكتاد للسياسات العامة، العدد ٢، حزيران/يونيه ٢٠٠٨). وقد تتفاقم حالة الأمن الغذائي الهشة أصلاً في أقل البلدان نمواً بسبب ارتفاع أسعار الأغذية. فمثلاً أفاد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بأن ارتفاع أسعار الأغذية في الأسواق الدولية قد انتقل إلى الأسواق المحلية في العديد من أقل البلدان نمواً[(١٧)]. وقد حدث ذلك رغم أن العديد من هذه البلدان من البلدان المتلقية للمعونة الغذائية باستمرار على مر السنين.

جيم - تدفقات الموارد المالية الخارجية

٢٢- مثلما يتبيّن من الشكل ٣ أدناه، بلغ مجموع التدفقات المالية الخارجية باتجاه أقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٨ (بما في ذلك الإعفاء من الديون والمساعدة التقنية) ٤٤,٣ مليار دولار (بالأسعار الجارية)، مسجلاً بذلك ارتفاعاً من ٣٣,٤ مليار دولار على مدى السنة الماضية. وبالمقارنة مع عام ٢٠٠٢ (عندما بلغ إجمالي التدفقات حوالي ١٧ مليار دولار)، زاد مجموع التدفقات الرسمية عن الضِّعف في عام ٢٠٠٨. وزاد حجم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية إلى أقل البلدان نمواً (باستثناء مِنح الإعفاء من الديون والمساعدة التقنية)، إذ ارتفعت هذه التدفقات من ٣٢,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٣٧,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٨[(١٨)] (رغم أن توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية لم يكن متساوياً ورغم أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبعض أقل البلدان نمواً قد انخفضت في واقع الأمر). وبالمثل، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً من حوالي ٢٥,٨ مليار دولار أثناء الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ إلى ٣٣,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. وتضاعفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أربع مرات تقريباً مقارنة بمستواها في عام ٢٠٠٢ الذي بلغ ٨,٣ مليار دولار، وبلغت ضعف مستواها في عام ٢٠٠٥ (١٣,٦ مليار دولار). إلاّ أن حصة

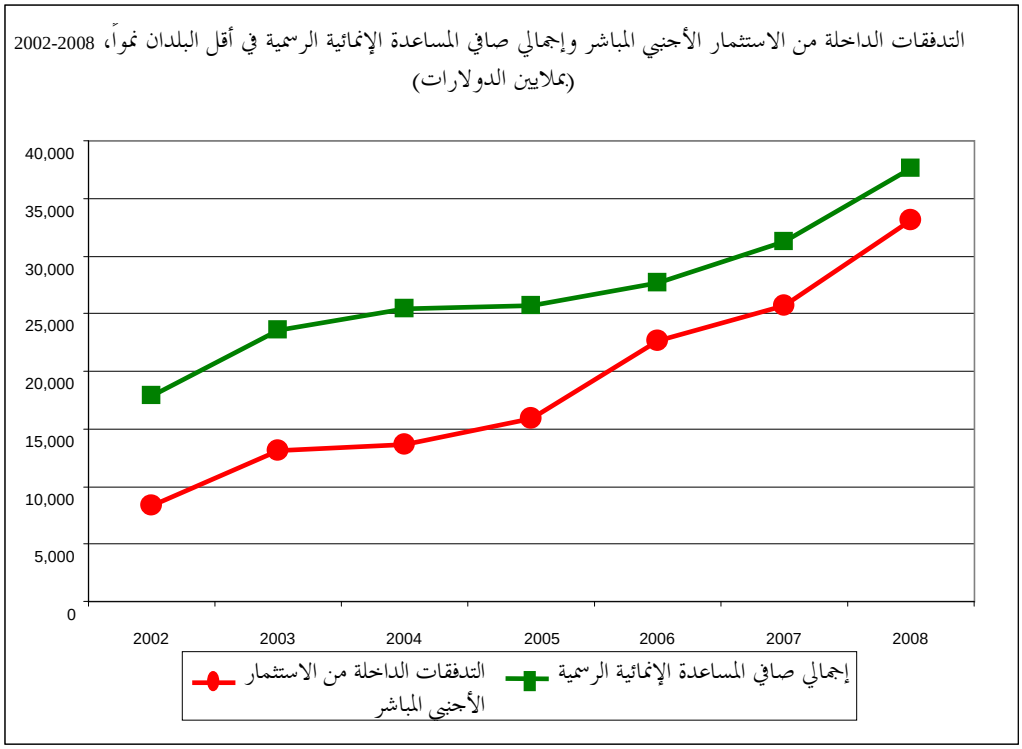
(١٧) مثلاً، كانت أسعار القمح في السنغال في شباط/فبراير ٢٠٠٨ ضعف المستوى الذي كانت عليه في العام السابق؛ وارتفعت بنحو ٩٠ في المائة في السودان وزاد سعرها ثلاث مرات في الجزء الشمالي من الصومال. وكان سعر الذرة في أوغندا (كمبالا) أعلى بنسبة ٦٥ في المائة في آذار/مارس ٢٠٠٨ من سعرها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ في حين كان أعلى بنسبة ٤٣ في المائة في موازمبيق (مابوتو). ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة، زادت أسعار القمح والذرة في إثيوبيا (أديس أبابا) أيضاً بنسبة ٣٣ في المائة في الفترة بين آذار/مارس ٢٠٠٧ وآذار/مارس ٢٠٠٨.

(١٨) بيانات عن التدفقات المالية الخارجية مستقاة من OECD/DAC, International Development Statistics، على شبكة الإنترنت، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

كبيرة من ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر وُجهت إلى أقل البلدان نمواً المصدِّرة للنفط والمعادن. ولا يزيد عن ١٢ عدد البلدان من أقل البلدان نمواً المصدِّرة للنفط والمعادن التي شكّلت أكثر من ٢٥,١ مليار دولار (أو نحو ٧٦ في المائة) من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى أقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٩[(١٩)]. وكان التحسن في الأداء الاقتصادي المُلاحَظ على مدى السنوات الأخيرة في أقل البلدان نمواً مصحوباً بتحسن في تدابير الدعم الدولية وبانتهاج سياسات سليمة على الصعيد الوطني. وقد زادت التدفقات المالية إلى أقل البلدان نمواً، وبالأخص المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، زيادةً كبيرةً كما تحسنت ظروف ولوج صادراتها إلى الأسواق بشكل كبير منذ اعتماد برنامج العمل. وعلاوةً على ذلك، تحقق، منذ اعتماد برنامج العمل، تقدُّم كبير في المعونة غير المشروطة المقدَّمة إلى هذه البلدان وفي التخفيف من عبء ديونها الخارجية.

الشكل ٣

التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر ومجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية المقدَّمة إلى أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٢-٢٠٠٨

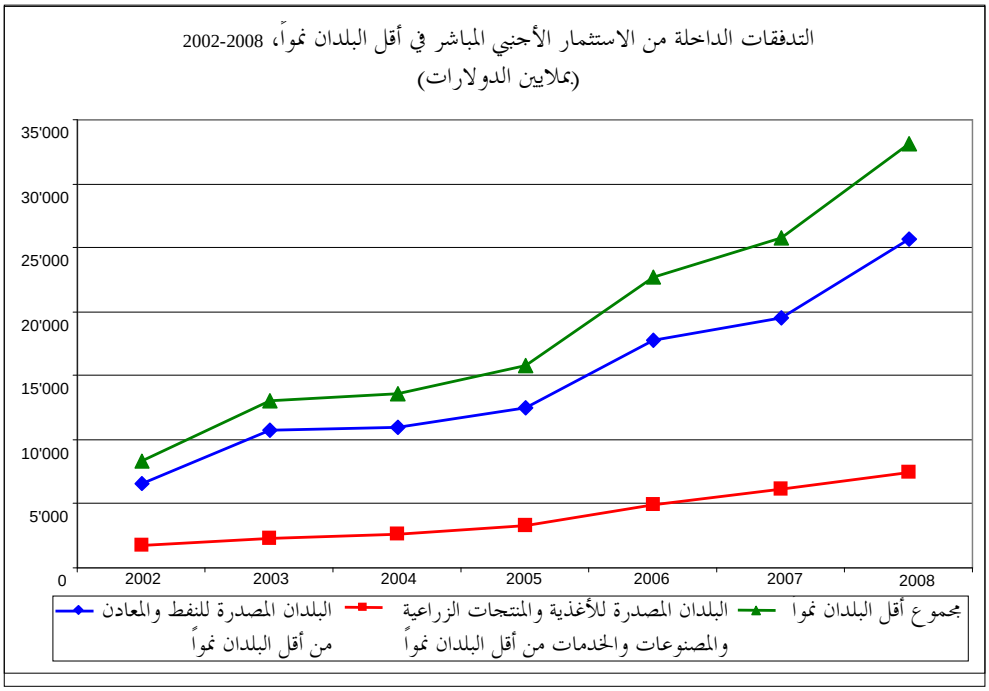


(١٩) بيانات الاستثمار المباشر مأخوذة من قاعدة بيانات الأونكتاد، الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات عبر الوطنية، تقرير الاستثمار العالمي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٢٣- ورغم أوجه التحسن الكبيرة التي طرأت على تدفقات رأس المال الرسمي والخاص إلى أقل البلدان نمواً في السنوات الأخيرة، فإن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية تتخذ إلى حد كبير شكل مساعدة للتخفيف من عبء الديون ومساعدة إنسانية (طارئة). وبالإضافة إلى ذلك، ورغم ارتفاع تدفقات رأس المال الرسمي والخاص إلى أقل البلدان نمواً (لا سيما المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر)، فإن تدفقات كل من المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر واصلت تركُّزها جغرافياً و/أو قطاعياً. فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، مثلاً، باتجاه أقل البلدان نمواً المصدرة للنفط والمعادن قد ارتفعت من ٦,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ (مقابل ١,٨ مليار دولار للبلدان المصدرة للأغذية والمنتجات الزراعية والمصنوعات والخدمات) إلى ٢٥,٦ مليار دولار بدولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨ (مقابل ٧,٤ مليار دولار فقط للبلدان المصدرة للأغذية والمنتجات الزراعية والمصنوعات والخدمات). وفي عام ٢٠٠٨، ذهبت نسبة تقارب ٧٧,٥ في المائة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى أقل البلدان نمواً إلى ١٢ بلداً مصدِّراً للنفط والمعادن من بين تلك البلدان (انظر الشكل أدناه).

الشكل ٤

توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بين القطاعات في أقل البلدان نمواً حسب تخصص التصدير، ٢٠٠٢-٢٠٠٨



دال – الاتجاهات السائدة في الادخار والاستثمار

٢٤- فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، ترسم الاتجاهات في مجال الاستثمار والادخار هي الأخرى صورةً غير متجانسة. ففي حين أن إجمالي الادخار المحلي قد زاد من ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢١ في المائة بالنسبة لأقل البلدان نمواً مجتمعةً، انخفض إجمالي الادخار بالفعل في نصف هذه البلدان أثناء الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧. وسُجلت أعلى معدلات الادخار المحلي، خلال الفترة نفسها، في أقل البلدان نمواً المصدرة للنفط والمعادن[٢٠]. وتعكس الاتجاهات في ما يتعلق بشح الموارد الشاملة الاتجاهات في الادخار المحلي وترسم صورة مماثلة هي الأخرى. وبالنسبة لأقل البلدان نمواً مجتمعةً، تراجع شح الموارد، الذي يشير إلى الاعتماد على الموارد الأجنبية، من ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ إلى ١,٦ في المائة في ٢٠٠٦/٢٠٠٧. بيد أن معدلات الادخار المحلي في خمسة عشر بلداً من أقل البلدان نمواً كانت سلبية في عام ٢٠٠٧ وكانت تعتمد، من ثم، على المدخرات الأجنبية لتمويل استثماراتها واستهلاكها المحليين. وعلى العموم، فإن أقل البلدان نمواً لا تزال بعيدة كل البعد عن بلوغ هدف برنامج عمل بروكسل المتمثل في تحقيق صرف استثمار بنسبة ٢٥ في المائة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يبيّن أن الموارد المالية الخارجية تظل بالغة الأهمية نظراً لاعتماد معظم أقل البلدان نمواً على مصادر خارجية لرأس المال من أجل تمويل احتياجاتها الإنمائية، واستهلاكها المحلي في بعض الحالات.

٢٥- إن عجز أقل البلدان نمواً عن تعبئة موارد محلية من أجل التنمية مرتبط بضعف قطاعها المصرفي وعدم كفايته. فرغم الإصلاحات البعيدة الأثر التي أُدخلت على قطاعاتها المالية، والتي نُفّذت في سياق برامج التكيّف الهيكلي أساساً، لا يزال القطاع المصرفي في معظم أقل البلدان نمواً متخلفاً إلى درجة يرثى لها. فوفقاً لدراسات استقصائية أجراها البنك الدولي، لم يسبق قط لما لا يقل عن ٨٠ في المائة من الأسر المعيشية و٨٠ في المائة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا أن حصلت على خدمات مصرفية. وعلاوة على ذلك، تشير أحدث البيانات إلى أن المصارف في البلدان الأفريقية من أقل البلدان نمواً لا تقدم لقطاع الزراعة سوى ١٤ في المائة من قروضها رغم أن الزراعة في هذه البلدان شكّلت أكثر من ٣٦ في المائة من مجموع القيمة المضافة وشغّلت في المتوسط ٨٦ في المائة من مجموع اليد العاملة (الأونكتاد، ٢٠٠٨). وقد أدى هذا الضعف المؤسسي، مقروناً بتكلفة الإقراض العالية، إلى إعاقة حصول المشاريع التجارية في هذه البلدان، لا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، على التمويل اللازم. ويستدعي هذا الأمر تحركا عاجلاً لبناء القدرات المؤسسية للقطاع المصرفي في أقل البلدان نمواً مع بذل جهود، بالموازاة مع ذلك، لتيسير تحمُّل تكلفة الإقراض عن طريق انتهاج سياسات اقتصادية مناسبة. إن الفارق (التفاوت) بين سعر الفائدة الرئيسي

(٢٠) أنغولا، وتشاد، والسودان، وغينيا الاستوائية، وموريتانيا، وموزامبيق، بالإضافة إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

والأسعار المطبقة أعلى نسبياً في أقل البلدان نمواً مما هو عليه في غيرها من البلدان النامية؛ وبالتالي، فإن المصارف تحقق في أقل البلدان نمواً ضعف الأرباح التي تحققها في أماكن أخرى، مما يشير إلى انعدام المنافسة الفعلية في القطاع المصرفي في هذه البلدان.

هاء – ولوج الأسواق

٢٦- في نهاية العمل ببرنامج عمل باريس لعقد التسعينات من القرن الماضي وفي بداية برنامج العمل الذي خلفه لهذا العقد، حسّن عدة شركاء تجاريين شروط ولوج الأسواق المفروضة على الصادرات من أقل البلدان نمواً. فقد دخلت مبادرة "كل شيء ما عدا الأسلحة" حيز النفاذ في ٥ آذار/مارس ٢٠٠١، وهي المبادرة التي منحت جميع المنتجات، ما عدا الأسلحة، حق دخول الأسواق دون رسوم جمركية ودون قيود على الحصص. ويستثني المخطط كذلك الموز والسكر والأرُز التي يجري إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة عليها تدريجياً على مدى فترة انتقالية وتخضع لحصص تعريفية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، سنّت الولايات المتحدة قانون النمو والفرص المتاحة في أفريقيا، الذي عُدل بموجبه مخطط نظام الأفضليات المعمّم الذي كانت تطبّقه الولايات المتحدة لفائدة بلدان أفريقية معيّنة تقع جنوب الصحراء من أجل زيادة مجال المنتجات، بما فيها المنسوجات والألبسة. وأعقب ذلك توسيع مخطط نظام الأفضليات المعمم الكندي بغرض السماح لـ ٥٧٠ منتجاً من أقل البلدان نمواً بدخول سوق كندا دون رسوم. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أُدخلت تحسينات كبيرة على المخطط عن طريق توسيع نطاق المنتجات ليشمل جميع المنتجات، بما فيها المنسوجات والألبسة، ووضع قواعد منشأ جديدة مع بعض الاستثناءات الطفيفة لمنتجات زراعية مختارة. وبالمثل، وبعد استعراض مخطط نظام الأفضليات المعمم لليابان، أُجري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، تم تنقيح المخطط لكي يعفي من الرسوم الجمركية قائمةً إضافيةً من المنتجات الصناعية الناشئة في البلدان المستفيدة من أقل البلدان نمواً. وبعد استعراض ثان أُجري في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أضيفت قائمة إضافية من المنتجات الزراعية لفائدة أقل البلدان نمواً ومُنحت جميع المنتجات المشمولة بالمخطط الخاص بأقل البلدان نمواً حق ولوج السوق دون رسوم. وأُجري آخر تعديل هام على المخطط الياباني في عام ٢٠٠٧[(٢١)]. وقد أدت هذه الترتيبات وغيرها من الترتيبات التفضيلية الثنائية لصالح أقل البلدان نمواً إلى حدوث تحسُّن كبير في ظروف ولوج العديد من السلع ذات الأهمية التصديرية لهذه البلدان إلى الأسواق. وعلى العموم، تم منح ٨٥ في المائة تقريباً من مجموع واردات البلدان المتقدمة، حسب القيمة، من أقل البلدان نمواً معاملة تفضيلية معفاة من الرسوم ومن نظام الحصص خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧، على الرغم من أن صادرات بعض أقل البلدان نمواً لا تزال

(٢١) للمزيد من التفاصيل بشأن هذه المخططات وغيرها من مخططات ولوج الأسواق انظر UNCTAD/ALDC/2008/4.

تواجه تعريفات عقابية في أسواق بعض البلدان المتقدمة. وفي الآونة الأخيرة، زاد نطاق تغطية الإعفاء من الرسوم والحصص، فشمل ٩١ في المائة من المنتجات المصنعة و٩٣ في المائة من المنتجات الزراعية. وينبغي بذل المزيد من الجهود من أجل تحقيق الهدف المتمثل في ولوج جميع منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون رسوم أو حصص ومن أجل إزالة الحواجز التي تحول دون دخول الأسواق، بما فيها الحواجز التجارية غير التعريفية.

٢٧- وكما سبق ذكره، فإن التحسن في الأداء الاقتصادي الذي شهدته أقل البلدان نمواً منذ مؤتمر الأمم المتحدة الثالث الذي عُقد في أيار/مايو ٢٠٠١ كان مصحوباً بتحسن تدابير الدعم الدولية وبانتهاج سياسات سليمة على الصعيد الوطني. وثمة تحدٍ كبير تتعين مواجهته خلال العقد المقبل يتمثل في جعل التقدم الذي تحقق حتى الآن بفضل الشراكة أكثر استدامة وأطول أمداً من أجل تحسين الحياة اليومية للسكان العاديين في أشد البلدان فقراً، لا سيما بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة.

واو - الآثار على السياسة العامة

٢٨- لا تزال أهم القيود التي تعترض أقل البلدان نمواً - مثلما حددها العمل الذي قام به الأونكتاد في مجال البحوث وتحليل السياسات - تكمن في ضعف قدراتها الإنتاجية. وقد تأكد هذا الأمر مجدداً بعدة وسائل منها دراسات الحالات الوطنية والتحليلات القطاعية المحددة الواردة في الوثيقة UNCTAD/ALDC/2009/2. ويتطلب بناء القدرات الإنتاجية اتخاذ إجراءات في مجال السياسة العامة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

٢٩- وتتجلى آثار الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسات المعدة لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً فيما يلي:

(أ) هناك قطاعات يمكن أن تساهم الجهود الوطنية والدولية المبذولة فيها في الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً، إذا ما وُجهت إلى أهدافها بالشكل المناسب. فمثلاً تؤكد دراسات حالات إفرادية أن قطاع البستنة يوفر فرص عمل تحسّن مداخيل الأسر المعيشية ويحدث أثراً إيجابياً مباشراً على الحد من الفقر في كثير من البلدان المشمولة بدراسات الحالات؛

(ب) مع أن التنويع في إضافة القيمة وفي الصناعة التحويلية أمر مهم لاستدامة النمو والتنمية الاقتصاديين في أقل البلدان نمواً على المدى الطويل، فإن التنويع الأفقي أمر جوهري بالنسبة لآفاق النمو والتنمية في كثير من أفقر بلدان العالم. وقد يكون بإمكان العديد من أقل البلدان نمواً الانضمام إلى البلدان المصدرة الناجحة شريطة أن تضع سياسات واستراتيجيات إنمائية فعّالة مقترنة بمخططات حوافز مُحكَمة ومحددة الهدف؛

(ج) توجيه الاستثمار، بما فيه الموارد من المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر والمصادر الخاصة، إلى القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية لأقل البلدان نمواً التي قد تؤثر تأثيراً مباشراً على التنمية الاجتماعية – الاقتصادية لأقل البلدان نمواً.

٣٠- وتؤكد دراسات الحالات الإفرادية أيضاً أن المشاركة الأجنبية أمر لا غنى عنه لنجاح أقل البلدان نمواً في التصدير نظراً للمتطلبات العالية من التكنولوجيا والمعلومات الضرورية للإسهام في سلاسل سلع عالمية تزداد تطوراً (خاصة البستنة). ويمكن أن يتم نقل التكنولوجيا وتوفير التمويل والروابط مع السوق عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر ومساعدة الجهات المانحة أو كليهما، وبذلك يتم التغلب على إخفاقات السوق المحلية في مجالي التمويل والمعلومات. وكان للاستثمار الأجنبي في البلدان الأفريقية التي نجحت كبلدان مصدرة، لا سيما كينيا وغانا، ومؤخراً إثيوبيا، دور محوري في إنشاء وتطوير صناعة البستنة في الداخل. فالشركات المتعددة الجنسيات، مثل شركات دُول (Dole) وكومباني فرويتيير (Compagnie Fruitière)، تتمتع بالخبرة والقدرات، إلى جانب الحافز للمساعدة في تطوير قدرات العرض الأفريقية المحلية، بوسائل منها التدريب والمساعدة في تلبية متطلبات الشراكة العالمية من أجل الممارسة الزراعية الصالحة (GlobalGAP).

٣١- وفضلاً عن ذلك، يرى كبار المستثمرين أن من مصلحتهم تشجيع التنمية عن طريق الاستثمار في مجتمعات محلية بإقامة هياكل أساسية وتوفير خدمات اجتماعية. لذلك، فإن الاستنتاج الأهم يتمثل في أنه ينبغي للبلدان تهيئة ظروف مواتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من الشركات المتعددة الجنسيات العالمية الرائدة في قطاع البستنة. وبالنسبة لأقل البلدان نمواً، وخاصة تلك الخارجة من نزاعات سياسية واجتماعية حادة، من الصعب اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. وباستطاعة الجهات المانحة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي، توفير جرعة أولية من رأس المال والدراية التقنية، وقد أدت دوراً حاسماً في انطلاق البستنة الموجهة للتصدير في بعض البلدان، وذلك مثلاً عن طريق إجراء البحوث على تكييف المحاصيل مع الظروف المناخية المحلية وبناء مخازن مبرَّدة. بيد أنه لا يمكن الاعتماد على مساعدة الجهات المانحة بنفس القدر الذي يمكن به الاعتماد على الاستثمار الأجنبي نظراً لتركيز الجهات المانحة القصير المدى ولمحدودية مواردها وللشك في استدامة الصناعات التي تُنشأ بدعم من الجهات المانحة. وينبغي للجهات المانحة أيضاً أن تأخذ في الاعتبار أن اصحاب الحيازات الصغيرة يزداد تعرضهم لصدمات شتى وقد لا يكونوا دائماً قادرين على البقاء اقتصادياً على المدى الطويل. فمثلاً تُحدث المعايير المتصاعدة لسلاسل البستنة العالمية آثاراً ضارة على إنتاج وتصدير منتجات البستنة من قِبل اصحاب الحيازات الصغيرة. لذلك، ينبغي للجهات المانحة أن تركّز دعمها على السلع العامة كالاستثمارات في أنظمة النقل ومستودعات المخازن التي تساعد جميع المنتجين بصرف النظر عن حجمهم.

٣٢- إن السياسات الحكومية الداعمة التي تشجع على قيام مناخ استثمار موات شرط ضروري لإشراك الاستثمار الأجنبي المباشر والجهات المانحة. ومن جملة تلك السياسات الداعمة توفير الخدمات الأساسية وتجنُّب التدخل المفرط وتقديم حوافز استثمار شفافة وجيدة الأداء. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت تطورات حدثت أخيراً في بلدان مثل كينيا وكوت ديفوار وزمبابوي من جديد ما للإدارة الفعالة من أهمية أساسية في تفادي الصراعات الاجتماعية. وبخلاف هذه الأمور الأساسية، قد يتنوع دور الحكومة الدقيق رهناً بالظروف والقدرات المحلية. ففي السنغال، تطورت صناعة البستنة بفضل أمور منها إحجام الحكومة عن التدخل بالشكل التطفلي الذي أضر بالصناعات السنغالية في الماضي. بيد أن تجربة إثيوبيا في تنشيط زراعة الزهور توحي بأن تشجيع الحكومة النشيط، عن طريق اتخاذ عدة تدابير منها تقديم إعانات للمستثمرين الأجانب، قد يلقى النجاح إذا ما أُجيدَ تصميمه وتنفيذه. وكما هو الحال في القطاعات التي تحظى بدعم الجهات المانحة في بلدان كأوغندا، لم يُعرَف بعد مدى استدامة قطاع زراعة الزهور المدعوم في إثيوبيا. وينبغي رصد تجربة إثيوبيا عن كثب بغية استخلاص الدروس لفائدة بلدان أخرى. ويتعين كذلك على حكومات أقل البلدان نمواً وعلى الجهات المانحة أن تتعاون على تشجيع منظمات تقديم الدعم الفعال للمنتجين التي تعزز مصالح قطاع البستنة وتعمل كفريق منسق في المسائل ذات الأهمية المشتركة، لا سيما في مجال تحسين المواصفات. وتتيح الشراكة العالمية من أجل الممارسة الزراعية الصالحة إنشاء أنظمة وطنية لتشجيع الممارسة الزراعية الصالحة تلائم الظروف المحلية كوسيلة للحصول على شهادة الشراكة العالمية، غير أن التقدم في إنشاء تلك الأنظمة المحلية قد كان بطيئاً.

٣٣- ومن الدروس الأخرى التي يمكن استخلاصها في مجال السياسات العامة أنه ينبغي أن يأخذ برنامج العمل اللاحق في الاعتبار تلك التي تتعلق باعتماد اقتصادات أقل البلدان نمواً المفرط على السلع الأساسية الأولية. فلم يصاحب التوسع الأخير في صادرات هذه البلدان ونموها الاقتصادي زيادة في القيمة المضافة. وبعبارة أخرى، هناك قصور في تحسُّن الإنتاجية وفي زيادة القيمة التي يضيفها المنتجون المحليون وفي التغيير الهيكلي الطويل الأجل على مستوى الاقتصاد برمته في تلك البلدان. فزيادة حصائل صادرات هذه البلدان ليست سوى نتيجة تحسن أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية ونمو الصادرات من السلع الأساسية التقليدية وغير التقليدية. ومع أن هذا التحسن يبعث على التفاؤل، فإن ثمة ما يدعو للقلق لأنه ليس مصحوباً بتحول هيكلي، وبالتالي فإنه يعني تعرض هذه الاقتصادات الشديد للصدمات والأزمات. لذلك، ينبغي لأقل البلدان نمواً أن تنوّع قاعدتها الاقتصادية عن طريق تنمية قدراتها الإنتاجية حتى تتمكن من إنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة أعلى، فتحدِث بذلك تحولاً اجتماعياً - اقتصادياً جوهرياً لتستفيد من العولمة وتقلل في الوقت نفسه إلى أقصى حد الأخطار التي تتهددها. وبوجه عام، فإن المكاسب التي تحققت على مدى عقود من سياسات واستراتيجيات التحرير الاقتصادي كانت أقل من التوقعات.

٣٤- وعلى مدى عدة عقود مضت، ظل معظم أقل البلدان نمواً يتبع برامج واسعة النطاق للإصلاح الاقتصادي وبرامج تكيف بغرض تحرير التجارة. وقد عجزت هذه السياسات والتدابير عن تحقيق شكل ونوعية النمو الذي يضع حداً لتهميشها المستمر. لكن هذا لا يعني أن الحمائية هي الخيار الأفضل لتلك البلدان. بل ينبغي لها في الواقع أن تتجنب أي محاولة أو إغراء للجوء إلى السياسات الحمائية. وعليها، بدلاً من ذلك، أن تضع سياسات واستراتيجيات إنمائية أصيلة ونابعة من واقعها الداخلي استناداً إلى ظروفها الاجتماعية - الاقتصادية الخاصة وإلى قاعدة مواردها وقدرتها المؤسسية وظروفها المحلية الشاملة.

٣٥- وفضلاً عن ذلك، يتسبب التدهور البيئي وتغير المناخ واضطراب أنماط الأحوال الجوية في الجفاف والمجاعة والتصحر والأعاصير والفيضانات وغير ذلك من الكوارث. إن اجتماع هذه الكوارث الطبيعية يقوّض التقدم الاجتماعي - الاقتصادي في أقل البلدان نمواً التي تفتقر أصلاً إلى القدرات المؤسسية والمالية على التكيف مع الآثار المترتبة على الكوارث الطبيعية والتخفيف من حدتها. وتبيّن التجربة أن الأزمات الناجمة عن الكوارث الطبيعية تلحق الضرر بالبلدان الفقيرة وبالفقراء أكثر من غيرهم وتقلّل حظوظهم في الإفلات من مصيدة الفقر. وقد يؤدي الأثر الضار لتغير المناخ كذلك إلى نزوح ملايين اللاجئين لأسباب بيئية من أقل البلدان نمواً. وفي تدمير هايتي جرّاء زلزال ١٢ كانون الثاني/يناير مثال آخر على الضعف المتأصل لأقل البلدان نمواً أمام الصدمات والكوارث الطبيعية إلى جانب عجزها عن تخفيف الآثار المدمرة الناجمة عن تلك الصدمات. وفي حالة هايتي كذلك تذكيرٌ لأقل البلدان نمواً ولشركائها في التنمية بضرورة اكتساب المرونة الاقتصادية والمؤسسية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يرفع درجة تعبئته للمساعدة في جهود إعادة التأهيل والتعافي وإعادة الإعمار في هايتي.